

(المحاضرة الثالثة)

المحور الثالث: النظريات النقدية.

أولاً: النظرية الكمية للنقود: تعد كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وتتمثل في مجموعة من الفروض تتعلق بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها، ويعود الفضل إلى "إيرفينج فيشر" في الدفاع على النظرية الكمية في القرن 20. ولقد أعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة عن طريق إدخال النقود المصرفية وسرعة تداولها في معادلته المعروفة بمعادلة التبادل.

1. معادلة التبادل : تعتمد نظرية كمية النقود في توضيحها للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار على ما يسمى بمعادلة التبادل بصفة أساسية .
هذه المعادلة التي تلخص مختلف العوامل التي تشترك في تحديد المستوى العام للأسعار وتجدها على الشكل التالي :

$$M.V=P.T$$

حيث أن M: تمثل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة .

V : تمثل سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة الزمنية.

T : هي مجموع المبادلات التي تحققت خلال تلك الفترة .

P : هو المستوى العام بالاسعار.

وكمية النقود M تشمل جميع أنواع النقود سواء كانت حكومية أو بنكنوت أو نقود الودائع.
أما سرعة تداول النقود V فتعبر عن متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات خلال فترة معينة من الزمن.

M.V : تمثل المقدار الفعلي للنقود التي تداولتها أيدي الأفراد والمؤسسات في معاملاتهم وذلك خلال فترة زمنية معينة (وهي عبارة عن العرض النقدي خلال مدة) .

P.T: تمثل مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات (وهي عبارة عن الطلب النقدي ويساوي القيمة النقدية للمبادلات).

وهذا معناه أن مجموع النقود المدفوعة تساوي في القيمة السلع والخدمات المتبادلة (أي أن العرض النقدي يتساوى مع الطلب النقدي عند مستوى التوازن) .

ويمكن إعادة ترتيب الشكل السابق للمعادلة على النحو التالي :

$$P=(M.V)/T$$

ومعنى هذا أن المستوى العام للأسعار يتوقف على العلاقة بين كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها منسوبة إلى الحجم الحقيقي للمبادلات. أي هناك ثلاث عوامل تؤثر مباشرة في المستوى العام للأسعار وهي كمية النقود، سرعة تداولها، الحجم الحقيقي للمبادلات. **فرضيات النظرية الكمية:** تقوم النظرية الكمية في صيغتها القائمة على المبادلات على الفرضيات التالية .

1- ثبات حجم المبادلات (T): تفترض النظرية أن حجم المبادلات (المعاملات) ومستوى النشاط الإقتصادي يتسم تحديده بعوامل موضوعية (كمستوى التشغيل، حجم المخزون من السلع والموجودات من الأوراق المالية ..) ليست لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها.

2- ثبات سرعة دوران النقود (V): تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة فهي تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (عادات المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك...)، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي تتحدد قيمته خارج المعادلة ويعامل كثابت .

3- المستوى العام للأسعار متغير تابع (P): ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود M سوف يقع كاملاً على المستوى العام للأسعار P دون أن يؤثر على سرعة التداول أو على حجم المعاملات .

أي أن كمية النقود سوف تحدد تطور المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه للمستوى العام للأسعار . ومن ثم فحسب هذه النظرية وعلى أساس تحقيق كافة افتراضاتها فإن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطاً تضخيمياً، فإذا زادت كمية النقود بنسبة معينة فإن الأسعار لابد أن ترتفع بنفس النسبة. ومعنى هذا وجود تناسب طردي بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار . **الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود (معادلة التبادل):** تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري والنتائج التي توصلت إليها، وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي :

- تجاهلت نظرية كمية النقود (معادلة التبادل) قوى السوق في تحكمها في المستوى العام للأسعار وسعر السلع والخدمات.
- عدم صحة الفرض القائل بثبات سرعة تداول النقود V وحجم المعاملات T فالوقائع تبين أنها قابلة للتغير في المدى القصير، فترتفع كمية النقود في فترات زيادة النقود وارتفاع الأسعار بسبب ما يرتبط بذلك من انخفاض في القوة الشرائية للنقود .
- تفترض النظرية ثبات حجم الانتاج واستقلاله عن حجم التداول النقدي، وإنما ترتبط به ارتباطاً مباشراً .

- قد يحدث أن تزداد كمية النقود وبإحداث تأثير معين من طرف قوى معينة يؤدي إلى إحداث تأثيرا انعكاسيا على مستوى الأسعار .

2- مدخل الأرصة النقدية بصياغة مدرسة (كامبردج):

إن الانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر لنظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على معادلة فيشر و كان من أهم هذه التعديلات تلك التي جاءت على يد "ألفرد مارشال" وأعضاء مدرسة كامبردج في مطلع القرن الحالي.

ويرى هؤلاء بجانب كون النقود كوسيط للتبادل، فإنها تؤدي وظيفة ثانية كمخزن للقيمة، أي كأداة للمدفوعات الآجلة، و بالتالي أدخل عنصرًا جديدًا في تفسير قيمة النقود، و هو سرعة تداول النقود الذي كان عنصرًا ثابتًا في معادلة التبادل التي سبق وأن تعرضنا لها .

فمعادلة التبادل لفيشر، تفسر التغير في كمية النقود من جانب العرض دون الطلب بينما يفسر أنصار مدرسة كامبردج هذا التغير في كمية النقود من جانب الطلب عليها وهو ما يطلق عليه "مارشال" بالترفضيل النقدي، ومن هذا المنطلق ركز تحليل مدرسة (كامبردج) على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصة نقدية عاطلة، وقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقود.

$$M^d = Kpy$$

K = مقلوب سرعة تداول النقد.

M^d = الطلب على النقود.

y = الدخل الحقيقي.

P = متوسط الأسعار.

ووفقا لهذه المعادلة بتحديد الطلب على النقود أي على الأرصة النقدية تبعا للدخل، نظرا لأن هناك نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصة نقدية سائلة وتتوقف هذه النسبة على العادات السائدة في المجتمع بحيث يمكن القول بأنها بطيئة التغير وتتمتع بنوع من الثبات النسبي.

ومن خلال المعادلة السابقة نستنتج أنه إذا تغيرت نسبة التفضيل النقدي مع بقاء كل من حجم النقد الداخلي للمجتمع وكمية النقود ثابتين سيتغير مستوى الأسعار.

فارتفاع التفضيل النقدي للمجتمع يصاحبه انخفاض في مستوى الأسعار إلا إذا تدخل النظام المصرفي وقام بإمداد المجتمع بكمية إضافية من النقود تتناسب مع الزيادة الخاصة الحاصلة في تغير تفضيلهم النقدي.

أما إذا لم يستجب النظام المصرفي للتغير الحاصل في الطلب على النقود نتيجة ارتفاع نسبة التفضيل النقدي للمجتمع، وبقيت كمية النقود المعروضة ثابتة فسوف يتجه الأفراد إلى تقليل طلبهم على السلع و الخدمات (رغبة في زيادة كمية النقود لديهم)، أي يحدث تحول في تفضيل الأفراد والمشروعات من السلع إلى النقود فتتخفض الأسعار بالتالي وتقل المبيعات

ويتكسب المخزون لدى التجار والذين يتجهون بدورهم إلى تقليل طلبهم على السلع، فيخفض الإنتاج بالتالي وينخفض الدخل القومي الحقيقي والنقدي.

وفي حالة انخفاض التفضيل النقدي أي انخفاض النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل سائل والذي يعني ارتفاع كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات ترتفع الأسعار، إلا إذا عمل النظام المصرفي على تخفيض في كمية النقود المعروضة مماثل للانخفاض الناتج عن تدني نسبة تفضيل السيولة لدى الأفراد.

وإذا تغيرت كمية النقود المعروضة بالزيادة ولم تتغير نسبة ما يحتفظ به المجتمع من أرصدة نقدية سائلة فهذا يعني أن هناك نقوداً فائضة عن حاجة المجتمع للاحتفاظ بها في صورة سائلة، وبالتالي يستخدم هذا الفائض النقدي في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة سوف يقع تناسب بين التغير في الأسعار والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويستند هذا التحليل إلى افتراض التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية الموجودة داخل الاقتصاد، وهذا يعني أنه من غير الممكن في ظروف الأجل القصير زيادة كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ومن ثم يظل الناتج الحقيقي ثابتاً في المدة القصيرة.

وعلى هذا فإن الزيادة في كمية النقود، إذا كنا في الفترة القصيرة، لن تؤثر في الناتج القومي الحقيقي، ومع ثبات نسبة الرصيد النقدي كما افترضنا فإن أثر هذه الزيادة سوف ينصرف بأكمله إلى مستوى الأسعار الذي يأخذ في التزايد.

أما في الفترة الطويلة، حيث يمكن أن يزداد الإنتاج، فإن الزيادة في كمية النقود وما ينتج عنها من زيادة في إنفاق العناصر الاقتصادية تتوزع بين مستوى الأسعار والإنتاج الحقيقي.

و عليه نستنتج من خلال تحليلنا السابق لمعادلة كامبردج ما يلي:

1- العلاقة بين مستوى الأسعار ونسبة التفضيل النقدي علاقة عكسية، بينما تكون العلاقة طردية بين مستوى الأسعار و كمية النقود.

2- يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن القول أنها العامل الرئيسي الذي ينتج عنه تغير مستوى الدخل والأسعار، وقد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عند حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو الحالة النفسية للأفراد وغير ذلك من العوامل التي لا تقل أهميتها عن كمية النقود.

وعلى الرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، إلا أنه يتعين الإشارة إلى أنه يمكن أن تنطبق في أحيان كثيرة على بعض اقتصاديات الدول، خصوصاً عندما يكون الجهاز الانتاجي لا يتمتع بدرجة عالية من المرونة. فإن زيادة كمية النقود المعروضة التي لا يصاحبها زيادة في الانتاج سوف تسهم في زيادة المستوى العام للأسعار. وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعتبر خطوة في تطوير التحليل النقدي حيث أفلحت في جلب الانتباه والبحث في المجاميع الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاقتصاد، كما مهدت الدراسة لبعض

الجوانب الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاقتصاد كالعوامل المتحركة في النقود وسرعة تداولها .

ثانيا : النظرية الكينزية :

تعتبر النظرية الكينزية "لكينز" بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي حيث أنها قامت على فروض تخالف الفروض التي قامت عليها النظرية الكمية (التحليل الكلاسيكي). فالنظرية الكينزية تركز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية مما يؤثر على التوازن الاقتصادي، ويفسر التغيير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة ومستوى الدخل القومي. لذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثم التوازن الاقتصادي.

➤ **الطلب الكلي الفعال :** يمكننا تعريفه على أنه الطلب الذي يترجم فعلا إلى قوة شرائية ولا يقتصر على مجرد الرغبة في الشراء ومن ثم فإن الطلب الكلي الفعال يمثل الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية على السلع الاستهلاكية الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة .
الطلب الكلي الفعال = الإنفاق القومي

➤ **الطلب على النقود في النظرية الكينزية:** يمكن تقسيم الطلب على النقود إلى الأجزاء التالية:

- الطلب على النقود لغرض المعاملات .
- الطلب على النقود لغرض الاحتياط .
- الطلب على النقود لأغراض المضاربة.
- أ- **الطلب على النقود لأغراض المعاملة :** ويقصد به رغبة العناصر الاقتصادية في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في صورة أرصدة نقدية سائلة لفرض مواجهة نفقاتهم الجارية على السلع والخدمات خلال فترة معينة
- ويتوقف الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد لأغراض المعاملات على عاملين :
 - حجم الدخل .
 - طول الفترة التي تمر بين دخلين متتابعين .
- كذلك يرغب رجال الأعمال (المشروعات) في الاحتفاظ برصيد نقدي لتحويل عملياتهم الإنتاجية خلال الفترة التي تمر بين البدء في العملية وبين الحصول على ثمن البيع ويتوقف الرصيد النقدي لهذا الغرض على عاملين .
- قيمة الإنتاج.
- سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات.
- ب- **الطلب على النقود لغرض الاحتياط :** يحتفظ الأفراد عادة برصيد نقدي لشراء بعض الأصول للاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التي يتعرضون لها في المستقبل.

ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل، وعلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد ودرجة النمو وتنظيم رأس المال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال والظروف السائدة في المجتمع، وهذه الظروف تعتبر ثابتة في المدي القصير. ومما سبق يتضح أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط حسب كينز يكونان من أجل المعاملات العاجلة والآجلة ولا يتعلقان بتغيرات أسعار الفائدة.

ج-الطلب على النقود لغرض المضاربة : يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالي بهدف الحصول على ربح والذي يتوقف على قدرة المضارب على التنبؤ بمستقبل البورصة .

في هذا الإطار ربط كينز بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة وسعر الفائدة، فعندما يرتفع سعر الفائدة يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي لديهم في شراء السندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة عديم المرونة، وعندما تكون معدلات الفائدة منخفضة جدا يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرناً مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة ، ما يعني أن الأفراد والمشروعات لا يجدون فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شكل سندات وهي الحالة التي أشار إليها كينز بمصيدة السيولة (فخ السيولة).

➤ **التوازن عند كينز:** يقرر كينز أن التغير في مستوى النشاط الاقتصادي ينشأ نتيجة لقيام مجال الأعمال بتحليل خططهم الاستثمارية واستنادا إلى تحليل كينز فان التغير في خطط الاستثمار يحدث نتيجة لتغيير احد العوامل التالية:

- التفضيل النقدي (تفضيل السيولة).
 - الكفاية الحدية لرأس المال.
 - تغيير كمية النقود.
- ولمعرفة التأثيرات التي يتعرض لها مستوى الدخل من جراء التغييرات في كمية النقود نفترض مايلي :

- ثبات الكفاية الحدية لرأس المال.
- ثبات دالة التفضيل النقدي .
- زيادة كمية النقود المتداولة .

- وفقا وبناءا على هذه الافتراضات يمكن تبين آثار زيادة كمية النقود وفقا لما يلي :
- 1- تؤدي زيادة كمية النقود المتداولة إلى تخفيض سعر الفائدة ما لم يكن سعر الفائدة قد وصل فعلا إلى أدنى حد يمكن الوصول إليه .
 - 2- يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري .
 - 3- يترتب على زيادة الإنفاق الاستثماري زيادة الدخل حتى يصل إلى مستوى التوازن وهو المستوى الذي تتحقق فيه الزيادة في المدخرات تعادل الزيادة الأولية في الاستثمارات.

وبالتالي فالتوازن في الدخل القومي يتحدد في المجتمع عند النقطة التي يتعادل فيها الدخل القومي مع الإنفاق الكلي (استهلاك و استثمار).

ولقد حاول "هيكس" تحديد الشروط اللازم توافرها في المستوى التوازني للدخل عن طريق تحديد العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل النقدي، وهذه العلاقة تنشأ في نوعين من الأسواق هما : السوق النقدي والسوق السلعي .

وشروط التوازن العام هو تمتع كل من هذين السوقين بالتوازن على اعتبار انه لو حدث اختلال في احد السوقين لابد أن ينعكس ذلك في السوق الثاني.

فشرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين كمية النقود والتفضيل النقدي (الطلب على النقود). أما شرط التوازن في السوق السلعي هو التعادل بين الادخار والاستثمار، وبالتالي فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوفر هذان الشرطان.

.....

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي :

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود.

- اعتبر النقود عاملاً مؤثراً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيكيون الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.

- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك أثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة، وإنما بنسبة أقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص.

- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار.

- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض مهمة، والمتمثلة في المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى المضاربة، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن النقود تطلب لدافع المعاملات والاحتياط فقط.

كان كينز حريصاً في صياغة معادلته، في تحديد قيمة النقود، حيث فرق بين القيم النقدية والقيم الحقيقية (القوة الشرائية) للنقود، ويعتقد كينز أن الأفراد يرغبون في اقتناء النقود لقيمتها الحقيقية وليس النقدية.

ثالثا : النظرية النقدية الحديثة (نظرية النقديون):

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية لفترة عقدين من الزمن قام الاقتصادي "ملتون فريدمان" أستاذ بجامعة شيكاغو، بجعل كمية النقود المؤثر الرئيسي في مستوى الطلب الكلي والدخل والأسعار، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التالية :

- الدخل أو الثروة التي تحوزها الوحدة الاقتصادية أو الأفراد .
 - الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى (الأصول المالية) للاحتفاظ بالثروة .
- وتتمثل الصيغة الخاصة بكمية النقود وفقا لهذه النظرية فيما يلي :

$$Md = f (y^+, r^-, r^s, r^m, p^e, \dots)$$

حيث أن :

Md : الطلب الحقيقي على النقود.

y⁺ : الدخل الدائم.

r⁻ : العائد المتوقع من السندات.

r^s : العائد المتوقع من الأسهم.

r^m : العائد المتوقع من النقود (وهو يعكس المنافع والخدمات التي يحصل عليها المرء من احتفاظه بالنقد حاضرا لديه أو في حساباته الجارية).

p^e : معدل التضخم المتوقع (وهو بمثابة ضريبة الاحتفاظ بالثروة).

بحيث يقل الطلب على النقود عند ارتفاع العائد من الأوراق المالية وكذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويزيد الطلب على النقود كلما زاد مقدار الثروة المتاحة للأفراد (أو العائد المتوقع من الاحتفاظ بالنقود)، بالتالي فالطلب النقدي هو دالة متناقصة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ومستوى الأسعار في حين يعتبر دالة متزايدة بالنسبة للثروة أو الدخل الدائم والذي حدده فريدمان على انه مجموع الدخل الموجودة مستقبلا والدخل المتوقع الحصول عليها من قبل الأفراد والوحدات الاقتصادية، وقد قلل فريدمان من أهمية ودور سعر الفائدة في التأثير على الطلب النقدي على عكس التحليل الكينزي والذي يعتبر الطلب على النقود غير ثابت ومرن مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة.

ويمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان فيما يلي :

أ- فريدمان يرى أن الطلب على النقود لا يعتمد إلا على الدخل الدائم، في حين أن كينز يرى أنه يعتمد على استخدام الدخل الحالي.

ب- ترى النظرية الكينزية أن درجة دوران النقود ليست ثابتة بل أنها تتغير طبقا للتغيرات في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية فترى في استقرار الطلب على النقود استقرارا في درجة دوران النقود، ويترتب على استقرار درجة دوران النقود أن التغيرات في عرض النقود هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.

ت- رأى كينز أن التقلبات في سعر الفائدة تؤدي إلى تقلبات في الطلب على النقود من أجل المضاربة ومن ثم في دالة الطلب على النقود، من جانب آخر يلعب سعر الفائدة دور في دالة الطلب على النقود التي اقترحها فريدمان عكس ما افترضه فيشر في نظريته.

ث- ينوه فريدمان بأهمية أن تتسم السياسة الحكومية (نقدية ومالية) بالاستقرار، في حين أن كينز يرى أنها مطالبة بالتصدي للتقلبات في جانب الطلب على النقود بغية إبطال عواقبه السلبية على الاقتصاد.

.....